

مجلس نواب الشعب

يوم دراسي حول مشروع القانون الأساسي عدد 88 / 2024 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

الأحد	السبت	الجمعة	الخميس	الإربعاء	الثلاثاء	الاثنين
2	1	31	30	29	28	27
9	8	7	6	5	4	3
16	15	14	13	12	11	10
23	22	21	20	19	18	17
2	1	28	27	26	25	24

يوم دراسي حول مشروع القانون
الأساسي عدد 88 / 2024 المتعلق
بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية
ومجالس الأقاليم.

نشاط حثيث للجان مجلس نواب الشعب

واصلت لجان مجلس نواب الشعب خلال النصف الثاني من شهر جانفي 2025 عقد اجتماعاتها. وقد اجتمع عدد من اللجان للتداول بخصوص برامج ومنهجيات عملها للفترة المقبلة واتفقوا في هذا الصدد على جملة من القرارات، في حين خصّص عدد من اللجان الأخرى جلساتها للنظر في مبادرات تشريعية محالة على أنظارها ولتدارس عدد من المسائل المتصلة بمجالات اختصاصها.

لجان تتداول بخصوص برامج عملها للفترة القادمة

■ لجنة الحقوق والحريات



تطرق أعضاء اللجنة خلال جلسة يوم 22 جانفي 2025 الى جملة من المواضيع والمسائل ذات العلاقة باختصاصاتها تمحورت أساسا حول الحياة الجمعياتية في تونس، والإعلام، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والهجرة غير النظامية. كما استعرضوا مراحل دراسة مقترح القانون الأساسي المحال على أنظار اللجنة والمتعلق بتنظيم الجمعيات، وأكدوا ضرورة برمجة المزيد من الاستماع في شأنه. واقترح النواب برمجة زيارات ميدانية في علاقة بجملة الاختصاصات المسندة للجنة.

■ لجنة المالية والميزانية

البنك المركزي والديوانة وعدد من الهياكل التي تواجه صعوبات مالية أو تعسر في التسيير. وأكد النواب أهمية ضبط رؤية استراتيجية للنظر في المبادرات التشريعية التي ستحيلها الوظيفة التنفيذية وخاصة مجلة الصرف وتنقيح قانون الاستثمار ومواصلة النظر في مشروع قانون مكافحة الإقصاء المالي.

خصّصت اللجنة جلساتها يوم 23 جانفي 2025 لتقييم عملها في الفترة الفارطة وضبط برنامج الفترة القادمة. وأكد أعضاء اللجنة أهمية تعزيز الدور الرقابي للجنة لاسيما فيما يتعلق بالقروض التي تمت الموافقة عليها ومتابعة تنفيذ الميزانية بصفة عامة. كما تمت المطالبة بالمشاركة في إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، وكذلك في المخطط القادم. كما اقترحوا تنظيم زيارات ميدانية إلى عدد من المؤسسات على غرار

■ لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية

قدّم أعضاء اللجنة خلال جلسة يوم 27 جانفي 2025 عددا هاما من المقترحات في إطار تحديد أولويات وبرنامج العمل للفترة القادمة، تمثلت أساسا في عقد جلسات استماع الى كل من وزير النقل حول واقع القطاع وخطة الوزارة للارتفاع به، وإلى وزيرة التجهيز والإسكان حول مدى التقدّم في إنجاز عدد من المشاريع الكبرى، إضافة إلى الاستماع إلى ممثلين عن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية بخصوص الاستراتيجيات الوطنية في شتى المجالات.

وأكد أعضاء اللجنة ضرورة تعزيز دورها الرقابي عبر الاستماع الى مختلف الجهات ذات العلاقة بمجال اختصاصها من أعضاء حكومة أو من إدارات سامية بالدولة أو من مختصين وخبراء أو من مكونات المجتمع المدني، بما يرتقي بأداء اللجنة.

واقترح أعضاء اللجنة كذلك القيام بعدد من الزيارات الميدانية للاطلاع على سير العمل بعدد من المؤسسات والمنشآت العمومية الناشطة في مجالات مرجع نظر اللجنة.

■ لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري



التونسية تأخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية المتسارعة، فضلا عن ببطء عمل صندوق الجوائح لتمكين الفلاحين من مستحقاتهم.

خلال اجتماع اللجنة يوم 20 جانفي 2025 تم استعراض مقترحات القوانين المحالة عليها والاتفاق على تحديد أولويات العمل بخصوصها. وشدد أعضاء اللجنة على ضرورة التنسيق مع الوظيفة التنفيذية من أجل التسريع بمراجعة بعض النصوص القانونية القديمة التي تعرقل تطوير القطاع على غرار مجلة المياه ومجلة الغابات. وأشار النواب إلى ضرورة العمل بالشراكة مع الوظيفة التنفيذية لبلورة حلول للإشكاليات التي تمر بها عدة قطاعات إنتاجية، والتفشي الراهن للأوبئة سواء الحيوانية أو النباتية، إضافة إلى الإشكاليات التي تعيشها المركبات الفلاحية الدولية، وغياب خارطة فلاحية للبلاد

■ لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة



عدد من الجهات للاطلاع على المسائل المرتبطة بنشاط اللجنة.

تداول أعضاء اللجنة خلال اجتماعهم يوم 20 جانفي 2025 حول جملة من المواضيع المتعلقة بقطاع الثروات الطبيعية، وتم الاتفاق على عقد جلسة استماع إلى الأطراف المعنية للاطلاع على مختلف جوانب هذه المواضيع.

كما تداول أعضاء اللجنة حول عقد جلسات دورية يتم خلالها التطرق إلى المسائل المتعلقة بعدد القطاعات على غرار الاستراتيجية المتعلقة بالانتقال الطاقوي والتحديات البيئية ومنظومة الدعم، هذا إلى جانب برمجة يوم دراسي حول مجلة المحروقات. وتم الاتفاق على جدولة مقترحات القوانين المعروضة على اللجنة لمواصلة النظر فيها إلى جانب برمجة زيارات ميدانية إلى

■ لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة

جلسات مشتركة مع وزراء الشؤون الاجتماعية والصحة والمرأة أو من يمثلهم للنظر في برامج عمل الوزارات المذكورة وتوجهاتها للفترة المقبلة. كما قررت اللجنة البدء في دراسة مقترح القانون المتعلق بسن أحكام استثنائية لتغطية الحاجيات الوطنية في مجال طب الاختصاص وذلك بالاستماع إلى جهة المبادرة في مرحلة أولى ثم إلى كل من وزارة الصحة ومختلف الهياكل الممثلة للقطاع المعني.

اتفق أعضاء اللجنة خلال جلسة يوم 20 جانفي 2025 على تنظيم يوم دراسي برلماني حول التغطية الصحية وأنظمة التكفل بالأمراض الثقيلة والمزمنة بحضور مختلف الأطراف ذات العلاقة وخاصة وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية وممثلين عن الصناديق الاجتماعية.

وتم الاتفاق على القيام بثلاث زيارات ميدانية إلى كل من ولايات سوسة وصفاقس وباجة مع إمكانية برمجة زيارات أخرى كلما دعت الحاجة، كما تم برمجة

■ لجنة التربية والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة

أكد النواب خلال اجتماع يوم 16 جانفي 2025 ضبط رزنامة العمل يقتضي تحديد أولويات العمل حسب القطاعات مرجع نظر اللجنة وجرد المشاكل المطروحة. وتم اقتراح برمجة جلسة استماع إلى وزير التربية حول مجموعة من المشاغل التربوية، كما تم اقتراح برمجة زيارات ميدانية إلى عدد من ولايات الجمهورية لمعاينة وضعية المؤسسات والمنشآت العمومية ذات العلاقة بقطاع التربية والتعليم العالي والشباب والرياضة والتشغيل والتكوين المهني، ولمتابعة المشاريع المعطلة بالجهات.

كما تم في جانب آخر تأكيد ضرورة تسريع تفعيل دور المجلس الأعلى للتربية والتعليم بعد إرساء هياكله، والإعلان عن نتائج الإستشارة الوطنية حول إصلاح نظام التربية والتعليم، مع الحرص على المضي قدما

■ لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح



تداولت خلال اجتماعها يوم 20 جانفي 2025 حول اختصاصات اللجنة وفقا لأحكام الفصل 49 من النظام

■ لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

تداول أعضاء اللجنة خلال جلسة يوم 20 جانفي 2025 حول صلاحياتها ومجالات اختصاصها، وتم استعراض مقترحات القوانين المُحالَة على اللجنة سواء في إطار تعهداتها بأصالة أو في إطار طلبات إبداء رأي واردة من مختلف اللجان القارة الأخرى. وتم الاتفاق على تحديد أولويات العمل بخصوصها والانطلاق في دراستها في أقرب الأجل انطلاقا من مقترح القانون عدد 42 / 2024 المتعلق بتنظيم

في معالجة وضعية الدكاترة المعطلين عن العمل. وأكد الحاضرون ضرورة سن القانون المنظم للهياكل الرياضية والتصدي لظاهرة العنف بالملاعب الرياضية. ومزيد العناية بالمنشآت الشبابية والرياضية.

الداخلي لمجلس نواب الشعب وحول الأطر القانونية والدستورية المنظمة للمواد موضوع نظرها. وتم التذكير باختصاصاتها المتمثلة أساسا في النظر في المبادرات التشريعية المتعلقة بتنظيم الجيش الوطني وتنظيم قوات الأمن الداخلي والديوانة إضافة إلى دورها الرقابي.

وتقدّم عدد من النواب بمقترحات لمتابعة تطبيق بعض النصوص القانونية وللقيام بزيارات ميدانية متصلة باختصاصات اللجنة ومجال نشاطها. وتم الاتفاق على وضع مشروع برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار كل ما ورد من مقترحات.



ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي. أمّا في الجانب الرقابي فقد اقترح أعضاء اللجنة العمل في إطار عدد من المحاور، إضافة إلى دراسة التقارير الرقابية والحوكمة والتصرف في المال العام. كما تم اقتراح العمل على تنظيم زيارات ميدانية في علاقة بجملة الاختصاصات المسندة للجنة.

لجان تنظر في مبادرات تشريعية ومسائل متّصلة بمجال اختصاصها

وأشار إلى أن رئيس الجمهورية أكد التزام الدولة بمرافقة المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم وتوفير الوسائل الضرورية ل أداء مهامها وحتى يطلع أعضاء هذه المجالس بدورهم الأساسي في تكريس الأحكام الدستورية من خلال المشاركة في صنع القرار في المجال التنموي وذلك بالتداول والتصعيد من المحلي إلى الجهوي فالإقليمي وصولاً إلى الوطني من خلال المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

من جهتهم، اعتبر النواب أن مشروع القانون المعروض يعد تأصيلاً فكرياً لنظام البناء القاعدي والديمقراطية المباشرة. كما أثاروا في تدخلاتهم جملة من الملاحظات والاستفسارات سواء على مستوى الشكل أو على مستوى مضمون مشروع القانون، وتطرق النواب من جهة أخرى إلى جملة من الصعوبات التي تواجه تطبيق مقتضيات النص المعروض على غرار أن يكون رئيس المجلس أمر قبض وصرف الميزانية بالنظر إلى اعتماد التداول في الرئاسة لمدة ثلاثة أشهر.

وأوضح الوزير في تفاعله مع استفسارات وتساؤلات النواب أن الدور الأساسي لهذه المجالس هو أن تكون قوة اقتراح هدفها الأساسي تحقيق الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وذلك بتشريك ممثلي مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية وتمكينها من إعداد

مشروع القانون المتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه

صادقت لجنة التشريع العام والنظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية يوم الخميس 16 جانفي 2025 على مشروع القانون المتعلق بتطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه. وقد استمعت اللجنتان في بداية الجلسة إلى ممثلي وزارة المالية الذين قدّموا الإطار العام لمشروع القانون وبيّنوا أنه يهدف إلى تطبيق الأنظمة الخاصة المتعلقة برئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه والمضبوطة بمقتضى القوانين الصادرة في الغرض، على رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأعضائه فيما يتعلق بالمنح النيابية والتقاعد والإحالة على عدم المباشرة الخاصة.

وقد عقدت اللجنتان جلسة يوم 20 جانفي 2020 لتلاوة تقريرهما بشأن مشروع القانون والمصادقة عليه بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم

استمعت لجنة التشريع العام ولجنة النظام الداخلي والقوانين الانتخابية والقوانين البرلمانية والوظيفة الانتخابية يوم 31 جانفي 2025 إلى وزير الداخلية في إطار تعميق النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 88/2024 المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

وبيّن الوزير في مداخلة أن مشروع القانون الأساسي المعروض يجسم الخيارات الوطنية التي عبّر عنها الدستور من خلال تأطير عمل هذه المجالس.



التصورات والمقترحات والتداول بشأنها بما يكفل مشاركة الجهات المهمشة في مستوى المحليات في اتخاذ القرار في المجال التنموي في كنف احترام مقتضيات وحدة الدولة وضمان التوازن بين الجهات والأقاليم.

مشروع القانون الاسترشادي العربي بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة في العالم العربي

نظرت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم 23 جانفي 2025 في مشروع القانون الاسترشادي العربي بشأن مكافحة ظاهرة الهجرة غير المشروعة في العالم العربي، الذي عُرض على الدول الأعضاء في الاتحاد البرلماني العربي للاستئناس بملاحظاتها بشأنه قبل المصادقة عليه. وقد أشار أعضاء اللجنة في تدخلاتهم إلى الطابع الإيجابي لهذا القانون، حيث يعالج مسألة الهجرة غير النظامية وفق مقاربة أمنية أثبتت الواقع قصورها، وعليه وجب اعتماد مقاربات تنموية شاملة قائمة على التشاركية والتنسيق مع جميع الأطراف المعنية بظاهرة الهجرة غير النظامية، مع التركيز خاصة على أسباب هذه الظاهرة. وتدرست اللجنة فصول مشروع القانون، ووافقت على عدد منها وطالبت بتعديل صياغة فصول أخرى، كما ارتأت اللجنة إلغاء عدد من الفصول أما تفاديا للتكرار أو لتضمنها عقوبات مزدوجة أو لما قد تؤدي إليه من التوسع في العقاب دون موجب أو دليل أو لمبالغتها في التفصيل. هذا وقدم أعضاء اللجنة جملة من المقترحات لإثراء عدد من الفصول بنود إضافية أو لمزيد التدقيق والتوضيح.

مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 10 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية
استمعت لجنة المالية والميزانية ولجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية خلال اجتماع مشترك يوم 27 جانفي 2025 إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط وعن وزارة التشغيل والتكوين المهني، حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 10 سبتمبر 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج دعم تنافسية المؤسسات والتمكين الاقتصادي للمواطنين عبر إحداث مواطن الشغل.

وقدّم ممثلو وزارة الاقتصاد والتخطيط لمحة عن مبادرة سوق التنمية للبنك الإفريقي للتنمية وعن الأهداف الخصوصية لبرنامج المشروع والتمثلة بالخصوص في تطوير الكفاءات لتحسين التشغيلية، وتعزيز التمكين الاقتصادي عبر ريادة الأعمال، ومرافقة الباعثين ودعم القدرات المؤسسية.



وبين ممثلو وزارة التشغيل والتكوين المهني أنّ البرنامج يندرج في إطار رؤية الوزارة للفترة 2024-2027، مشيرين إلى أنّه تمّ في إطار مزيد الحوكمة إحداث لجنة قيادة ووحدة تصرف، وتعيين منسق وطني للبرنامج.

واستفسر أعضاء اللجنتين عن شروط تمويل المشروع، وإن كان الطرف التونسي أم الجهة المانحة هي التي تولّت إعداد مكوّناته. كما تساءلوا عن مدى تحقيق المؤشرات المرتبطة بسنة 2024 خاصة فيما يتعلق بالتقليص من نسب البطالة وخلق مواطن الشغل. وأوصوا بمراجعة استراتيجية عمل وزارة التشغيل ومكاتب التشغيل.

وقدم ممثل الوزارة عرضا عن تقدّم إنجاز حملة التلقيح ضد مرض التهاب الجلد العقدي المعدي لدى الأبقار، موضحا الحالة الوبائية في تونس والإجراءات التي تمّ اتخاذها والتي مكنت من تطويق بؤر هذا المرض والقضاء عليها بمشاركة كل الأطراف المتدخلة.

وخلال النقاش، استوضح النواب عن برنامج الوزارة المستقبلي لمقاومة الأوبئة الحيوانية، وأوصوا بالعمل على تحديث وإعادة ضبط الاحصائيات حول القطيع وترقيم مختلف مكوناته مع توفير الإمكانيات لإدارة الصحة الحيوانية لإنجاح التدخلات والحملات الوقائية.

كما أكدوا ضرورة تضافر الجهود والتعاون بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية لإيجاد حلول تشاركية للشكاليات التي يعيشها القطاع وخاصة عبر وضع التشريعات اللازمة لحماية هذه الثروة الحيوانية.

وفي ردّه، أكد الوزير أنّ هذه الأمراض مستجدة وناتجة عن التغيرات المناخية وهي عابرة للحدود وتتسبب في خسائر اقتصادية كبيرة مثل نفوق الحيوانات ونقص الإنتاج مما يتطلب تكاتف جهود كل الأطراف المتدخلة لمقاومة هذه المعضلة. وأفاد ممثلوا الوزارة بأنه تم اتخاذ الإجراءات اللازمة منذ ظهور هذه الأمراض في تونس.

أزمة زيت الزيتون والإشكاليات التي تهدد الصحة الحيوانية

استمعت لجنة الفلاحة والأمن الغذائي والمائي والصيد البحري يوم 31 جانفي 2025 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له حول أزمة زيت الزيتون وحول الأوبئة المنتشرة في القطيع على غرار الجلد العقدي والسل وداء الكلب والحمى القلاعية.

وقدم الوزير معطيات حول قطاع زيت الزيتون، مبينا أن الإنتاج الوطني للموسم الحالي قُدّر بـ 340 ألف طن مقابل 220 ألف طن للموسم الفارط، وأوضح أنّ أسعار زيت الزيتون المتداولة محليا عند الإنتاج من المعاصر قد ساءرت المنحى التنازلي للأسعار المتداولة في السوق العالمية، مبينا أنّه تمّ اتخاذ عدة إجراءات لحماية الفلاح وإيقاف هذا المنحى التنازلي للأسعار.

وخلال النقاش، أكد النواب عمق الأزمة الراهنة التي شهدتها القطاع نتيجة ضعف الإجراءات التي تمّ اتخاذها وبطء تنفيذها، وتقدموا بعدد من المقترحات والتوصيات للنهوض بالقطاع وتجاوز الأزمات المستقبلية.

وفي تفاعله، أكد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أنّ الاجراءات التي تم اتخاذها لتجاوز الأزمة مكنت من ارتفاع أسعار زيت الزيتون إلى حدود 12.5 دينار للتر الواحد بعد أن كانت 9 دينار. وخلال الجلسة المسائية ناقش أعضاء اللجنة الإشكاليات التي تهدد الصحة الحيوانية، وتفشي الأوبئة.

الاستماع الى وزير الصحة حول برنامج الوزارة للفترة القادمة والوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين ببلادنا

استمعت لجنة الصحة وشؤون المرأة والأسرة والشؤون الاجتماعية وذوي الإعاقة ولجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة يوم 31 جانفي 2025 إلى السيد مصطفى الفرجاني وزير الصحة للاطلاع على برامج الوزارة للفترة القادمة وحول الوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين بالبلاد التونسية.

وقدم الوزير في مداخلته في بداية الجلسة مختلف جوانب استراتيجية عمل الوزارة للفترة القادمة انطلاقا من الوقاية، وصولا إلى حوكمة المنظومة الصحية. وشدد على الاهتمام بالأمن الصحي بمفهومه الشامل من تصنيع الأدوية إلى المحافظة على الكفاءات الوطنية في المجالين الطبي وشبه الطبي. كما استعرض الوزير مختلف المشاريع المبرمجة أو التي هي بصدد الإنجاز.

وخلال النقاش ثمن المتدخلون خطة الوزارة المتكاملة والطموحة لتعزيز الوقاية والنهوض بالصحة أمام تفاقم النقائص والمشاكل التي يعاني منها القطاع.



وقدم الوزير، في الجزء الثاني من الجلسة، عرضا عن الوضع الصحي للمهاجرين غير النظاميين تضمن إحصائيات حول الأمراض المتفشية في صفوفهم سواء منها المعدية أو غير المعدية. وأضاف أن الوزارة تراقب عن كثب عبر مختلف هياكلها ومنها الإدارة العامة للصحة الأساسية، الحالة الصحية لهؤلاء المهاجرين تفاديا لانتشار الأمراض المعدية. كما أضاف أن هذه الأمراض تخضع لوجوبية الإعلام بها كما يحظى المصابون بها للتشخيص والعلاج اللازمين وتتم تغطية تكاليف العلاج وفقا للأحكام التشريعية المعمول بها.

مقترح قانون يتعلّق بالفنان والمهن الفنية

خصّصت لجنة السياحة والثقافة والخدمات والصناعات التقليدية اجتماعها يوم 24 جانفي 2025 لمواصلة النظر في مقترح قانون يتعلّق بالفنان والمهن الفنية عدد 55/2023. وأكّد النواب ضرورة التعجيل في مناقشة فصول مقترح القانون بعد أن استوفت اللجنة جلسات الاستماع إلى أصحاب المبادرة التشريعية وإلى الأطراف المتداخلة في المجال. وأفاد رئيس اللجنة في هذا الإطار أن تمثيلات



الهياكل النقابية الفنية التي سبق وأن تمّ الإستماع إليها راسلت مجلس نواب الشعب لتؤكد موافقتها وتمسّكها بالصيغة المعروضة على اللجنة لمقترح القانون. وشرعت اللجنة في مناقشة فصول مقترح القانون، وقرّرت مواصلة النظر فيه خلال جلساتها المقبلة، مع الاستماع في شأنه إلى وزيرة الثقافة.

الدبلوماسية البرلمانية

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل سفير جمهورية باكستان الإسلامية بتونس



استقبل السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 30 جانفي 2025 السيد Javed Ahmed Umrani، سفير جمهورية باكستان الإسلامية بتونس، بحضور السيدة ضحي السالمي النائب المساعد للرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج. وأكّد الطرفان عمق الروابط بين تونس والباكستان، والعمل المشترك على دفع التعاون الثنائي على مختلف الأصعدة. وأبرزتا أهمية العلاقات البرلمانية بين البلدين ودورها في تعزيز التعاون الثنائي، مشيرين إلى أهمية تكثيف اللقاءات وتبادل الزيارات والتجارب بين البرلمانيين من البلدين. وأبرزتا من ناحية أخرى أهمية العمل المشترك في ما يتصل بقضايا التحرر في العالم ولاسيما القضية الفلسطينية، وما تتطلبه من مساعي ومبادرات من أجل نصرة الشعب الفلسطيني ومساندة حقّه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

رئيس مجلس نواب الشعب يستقبل رئيس مجلس الشيوخ الإيطالي



استقبل السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب يوم 17 جانفي 2025 السيد Ignazio LA RUSSA والوفد المرافق له، والسيد Alessandro PRUNAS سفير إيطاليا بتونس، وذلك بحضور نائبي رئيس المجلس السيدة سوسن مبروك والسيد أنور المرزوقي، والنائب المساعد للرئيس المكلف بالعلاقات الخارجية وبالتونسيين بالخارج والهجرة السيدة ضحي السالمي، ورئيس لجنة

العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة السيد أيمن بوغديري، والنائب عن دائرة الحمامات السيد ياسين مامي.

وأكد الجانبان تميّز العلاقات التونسية الإيطالية، وتمّ التطرّق إلى العلاقات بين مجلس نواب الشعب ومجلس الشيوخ الإيطالي ومساهمتها في تعزيز التعاون والصداقة بين البلدين، ودعا الجانبان إلى مضاعفة المساعي وإثرائها.

كما التطرّق إلى عديد التحدّيات المشتركة وضرورة دعم المساعي الرامية الى التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية. وتمّ إبراز ما يتطلبه هذا الهاجس المشترك من جهود مضاعفة على المستويين الثنائي ومتعدّد الأطراف بما يخدم مصالح شعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط ويدعم أمنها واستقرارها. وأكد الجانبان أهمية توجّي مقاربة شاملة لمقاومة هذه الظاهرة، تقوم على معالجة الأسباب الجذرية وعلى أسس التنمية المتضامنة.

الأكاديمية البرلمانية

يوم دراسي برلماني حول "متابعة استراتيجية الوظيفة التنفيذية للمياه"

وأنايب مياه الشرب، مداخلة حول الوضعية الحالية للموارد المائية، بين خلالها المعدّل السنوي للتساقطات المطرية وتوزيع الموارد المائية. كما استعرض توزيع استغلال المياه حسب النشاط سنة 2023، ووضعيّة السّدود بتاريخ 27 جانفي 2025. ثمّ قدّم السيّد رفيق العيني مدير التخطيط الاستراتيجي بمكتب التخطيط والتوازنات المائية، مداخلة حول مشاريع برنامج وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في قطاع المياه للفترة 2026 - 2030. وأفاد بأن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أعدت استراتيجية للمياه تضمّ 4 محاور رئيسية وتحتوي على 43 برنامج، ومقسمة إلى 1200 إجراء إلى أفق 2050، وموزعة حسب المناطق، مبيّنا أن المشاريع ذات الأولوية تمّ تضمينها في مخطط 2026 - 2030. كما استعرض مجموعة من المشاريع المتعلقة بالسّدود والأشغال المائية الكبرى والتي تندرج في إطار تعبئة الموارد المائية. وذكر السيد ابراهيم بودربالة رئيس

نظمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 29 جانفي 2025 يوما دراسيا برلمانيا حول "متابعة استراتيجية الوظيفة التنفيذية للمياه"، أشرف عليه السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيدة سوسن المبروك والسيد أنور المرزوقي نائبي رئيس المجلس، وعدد من الإطارات السامية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، وعدد من النواب.

وأعرب رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته في مفتتح الأشغال عن أهمية المتابعة والبحث في موضوع المياه، مبيّنا أنّ المجلس نظم هذا اليوم الدراسي باعتبار أهمية هذا الملف الحيوي فضلا على ما يتحمّله من مسؤولية دستورية. وأكد ضرورة إطلاع نواب الشعب على تفاصيل سير هذا الملف باعتبارهم ينقلون هواجس ناخبهم وأرائهم. وقدّم السيد شاكر بن زيد كاهية مدير البرمجة والدراسات الاستراتيجية بشركة استغلال قنال

مجلس نواب الشعب بالجلسات والأيام الدراسية التي تمّت في السابق بخصوص موضوع أزمة المياه في تونس والأمن المائي والحلول المستوجبة، وحثّ الوظيفة التنفيذية على تمرير مجلة المياه وعرضها على أنظار المجلس باعتبارها من المشاريع الحيوية والاستعجالية.

وفي تفاعلهم مع ما تم تقديمه من معطيات حول الوضعية الحالية للموارد المائية واستراتيجية الوزارة في مجال المياه للفترة 2026 - 2030، تطرّق النواب إلى عدد من الإشكاليات المتعلقة بالملف المائي سواء على المستوى الجهوي أو الوطني. وأشاروا إلى أزمة مياه الشرب في العديد من المناطق الداخلية، وتطرّق النواب كذلك إلى أزمة سوء استغلال المنظومة المائية لا سيما في قطاعات الصناعة والسياحة، وقدموا مجموعة من المقترحات والحلول. كما شدّدوا على أهمية التسريع في تمرير مجلة المياه وإدخال التنقيحات الضرورية التي من شأنها أن تكون خارطة الطريق التي ستساهم في حلحلة مختلف إشكاليات ملف المياه.



يوم دراسي برلماني حول الهجرة غير النظامية في تونس

نظّمت الأكاديمية البرلمانية لمجلس نواب الشعب يوم 22 جانفي 2025 يوما دراسيا برلمانيا حول موضوع "الهجرة غير النظامية في تونس"، أشرف عليه السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك بحضور السيدة سوسن المبروك والسيد الأنور المرزوقي نائبي رئيس المجلس، والسيد محمد بن عياد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، وعدد من إدارات الوزارة، والعميد خالد بن جراد، المدير المركزي بالتفقدية العامة للحرس الوطني ورئيس لجنة الهجرة غير النظامية، والسيدة أحلام الهمامي، المديرية العامة للمرصد الوطني للهجرة، وعدد هام من النواب والضيوف.

وبيّن رئيس مجلس نواب الشعب في كلمته أنّ مسألة تواجد الأفارقة جنوب الصحراء في تونس كانت محلّ نظر عدة اجتماعات لمجلس الأمن القومي الذي تناولها من جميع جوانبها، مع اتخاذ الإجراءات التي تتماشى مع المصلحة العليا للوطن.

ثم ألقى السيد محمد بن عياد كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج كلمة بيّن فيها أنّ تونس اعتمدت مبدأ ثابتا يقوم على الرفض القطعي لأن تكون دولة عبور أو توطين للمهاجرين غير النظاميين، مع عدم قبول إقامة ما يسمّى بمحطات الانزال على أراضيها للمهاجرين غير النظاميين وطالبي اللجوء، وتسخير امكانياتها المادية والبشرية حصريا للدفاع عن حدودها وتأمينها والقيام بالتزاماتها الدولية في هذا المجال. وأضاف أنّ المقاربة التونسية تدعو الى ضرورة عدم الاقتصار على البعد الأمني، بل التعاطي مع هذه الظاهرة من جذورها وعدم الاكتفاء بمعالجتها تداعياتها.

كما أكّد أنّ الجهد الدبلوماسي يتركز على عدة أطراف أولها المنظّمات الدولية وخاصة المنظمة الدولية

للهجرة ، مشيرا انه تم في نهاية سنة 2024 تأمين عودة طوعية لـ 7250 مهاجر غير نظامي في اطار التعاون مع هذه المنظمة وفي كنف احترام القانون الدولي.

وقدّم العميد خالد بن جراد المدير المركزي بالتفقدية العامة للحرس الوطني ورئيس لجنة الهجرة غير النظامية، عرضاً تضمّن تشخيصة لظاهرة الهجرة غير النظامية وخصوصية المقاربة المعتمدة وأهم النتائج والصعوبات المسجلة. واستعرض العوامل التي ساهمت في انتشار هذه الظاهرة إقليمياً وجعلتها التحدي الأول على المستوى العالمي.

وبيّن أنّ المقاربة الأمنية المعتمدة للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية المبرمجة من سنة 2024 الى موفي 2026 تركزت أساساً على الوقاية عبر الاستباق والاستعلام في مجال أمن الحدود، واعتماد إجراءات استثنائية للحدّ من عمليات الاجتياز البري، وتكثيف الرقابة على الحدود البرية والفضاءات البحرية والمجال الجوي. وأشار من جهة أخرى الى خصوصية المقاربة الإنسانية التي تعتمدها القوات الأمنية والتي تركز على الممارسات الفضلى في التعامل مع المهاجرين غير النظاميين.

وقدّمت السيدة أحلام الهمامي المديرية العامة للمرصد الوطني للهجرة مداخلة حول الهجرة غير النظامية وأسبابها ومختلف أبعادها. ثم تطرّقت إلى آثار الهجرة في وجهتي المغادرة والوافدة، لاسيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. وعلى صعيد البعد السياسي للظاهرة، أكّدت موقف تونس الرفض لأن تكون مستقرّاً أو معبراً للمهاجرين غير النظاميين.

وأشار السيد ابراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، الى مجال تدخّل مجلس نواب الشعب على المستويات التشريعية والديبلوماسية والرقابية، مؤكداً الحرص على دراسة سبل الحضور في التظاهرات الإقليمية والدولية لمعاودة جهود الديبلوماسية الرسمية في مجال الهجرة غير النظامية الوافدة، لا سيما وأنها مسألة حساسة تستدعي الكثير من الحكمة، بالنظر الى تبعاتها.

وفي تفاعلهم مع ما تمّ تقديمه أكّد النواب ضرورة



تدعيم التواصل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء وتعزيز الجهود الدبلوماسية الرسمية، كما أكّدوا ضرورة تفعيل قمة تجمّع دول الساحل والصحراء للوصول إلى مقاربة اقليمية شاملة وفرض رؤية تونسية مشتركة مع دول الجنوب، على دول الاتحاد الأوروبي. وأبرزوا في هذا الصدد أهمية العمل الاستباقي ومعالجة أسباب الظاهرة في الدول المصدّرة. كما تمّت الدعوة إلى التعامل مع المسألة، وطنياً، بمقاربة أكثر تكامل وشمولية تضمّ عديد الأطراف وتطرّق إلى مختلف الأبعاد.

وتطرّق النواب إلى عديد التحديات المتعلقة بتدفّق الهجرة غير النظامية من بلدان جنوب الصحراء. كما أشاروا إلى موضوع المهاجرين غير النظاميين التونسيين، متسائلين عن سياسات الدولة للحد من الهجرة، وعن خطوات وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بخصوص المفقودين.